



شركة المنار للتمويل والإجارة ش.م.ك. (مقفلة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقب الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016



شركة المنار للتمويل والإجارة ش.م.ك. (مقفلة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة وتقرير مراقب الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

صفحة	فهرس
2-1	تقرير مراقب الحسابات المستقل
3	بيان المركز المالي المجمع في 31 ديسمبر 2016
4	بيان الدخل الشامل المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016
5	بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016
6	بيان التدفقات النقدية المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016
22-7	إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين

شركة المنار للتمويل والإجارة

شركة مساهمة كويتية مغلقة

دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

الرأي

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة المرفقة لشركة المنار للتمويل والإجارة ش.م.ك.م ("الشركة الأم") وشركاتها التابعة (يشار إليهما معاً بـ "المجموعة") والتي تتضمن بيان المركز المالي المجموع كما في 31 ديسمبر 2016 وبيانات الدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات المتعلقة بالبيانات المالية المجمعة، والتي تتضمن ملخص السياسات المحاسبية الهامة. برأينا أن البيانات المالية المجمعة المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي المجموع للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2016 وعن أدائها المالي المجموع وتدفقاتها النقدية المجمعة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، كما هي مطبقة بدولة الكويت.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقاً لتلك المعايير موضحة بشكل أكثر تفصيلاً في فقرة "مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة" والواردة ضمن تقريرنا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لميثاق الأخلاقيات المهنية الصادر عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين، كما التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذا الميثاق. باعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفر أساساً لرأينا.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية المجمعة بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، كما هي مطبقة بدولة الكويت، وعن وضع نظم الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية مجمعة خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية المجمعة، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة المجموعة على متابعة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعتزم الإدارة تصفية المجموعة أو وقف أعمالها أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

مسؤوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت البيانات المالية المجمعة ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ وإصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد، إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق التي تتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائماً باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع أن تؤثر بشكل فردي أو مجتمّع على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية المجمعة.

تقرير مراقب الحسابات المستقل إلى السادة المساهمين (تتمة)

شركة المنار للتمويل والإجارة

شركة مساهمة كويتية مغلقة

دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

مسئوليات مراقب الحسابات عن تدقيق البيانات المالية المجمعة (تتمة)

- جزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نمارس أحكاماً مهنية ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. كما نقوم بما يلي:
- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق التي تتناول تلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لرأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الغش تفوق تلك الناتجة عن الخطأ؛ حيث أن الغش قد يشمل التواطؤ أو التزوير أو الإهمال أو الحذف المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- تفهم أنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية لدى المجموعة.
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
- استنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي وتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكيد مادي متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكاً جوهرياً حول قدرة المجموعة على مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية، وذلك بناءً على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها. وفي حال استنتاجنا وجود عدم تأكيد مادي، يتوجب علينا أن نلفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية المجمعة، أو في حال كانت هذه الإفصاحات غير كافية، يتوجب علينا تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقريرنا. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف المجموعة عن مواصلة أعمالها على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل وهيكل ومحتويات البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت البيانات المالية المجمعة تعبر عن المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول المعلومات المالية للشركات أو الأعمال داخل المجموعة لإبداء رأي حول البيانات المالية المجمعة. إن مسئوليتنا هي إبداء التوجيهات والإشراف على وتنفيذ عملية التدقيق للمجموعة. نتحمل المسؤولية كاملة عن رأي تدقيقنا.
- نقوم بالتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة، على سبيل المثال لا الحصر، فيما يتعلق بالنطاق المخطط لعملية التدقيق وتوقيتها ونتائجها الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهريّة في أنظمة الرقابة الداخلية والتي قد يتم تحديدها خلال عملية التدقيق.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

برأينا كذلك، أن الشركة الأم تمسك حسابات منتظمة وأن البيانات المالية المجمعة والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة الشركة الأم فيما يتعلق بهذه البيانات المالية المجمعة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة الأم، وأننا قد حصلنا على المعلومات التي رأيناها ضرورية لأداء مهمتنا، وأن البيانات المالية المجمعة تتضمن كل ما نص قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم وتعديلاتهما اللاحقة، وأن الجرد قد أجري وفقاً للأصول المرعية، وأنه في حدود المعلومات التي توفرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية، أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم وتعديلاتهما اللاحقة، على وجه يؤثر مادياً في نشاط المجموعة أو في مركزها المالي المجمع.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات مادية لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 وتعديلاته اللاحقة في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية والتعليمات المتعلقة به أو لأحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 في شأن هيئة أسواق المال والتعليمات ذات العلاقة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2016 على وجه يؤثر مادياً في نشاط المجموعة أو في مركزها المالي المجمع.

طلال يوسف المزني
دليلوت وتوش
السوزان وشركاه

طلال يوسف المزني
سجل مراقبي الحسابات رقم 209 فئة أ
دليلوت وتوش - الوزان وشركاه

الكويت في 6 يونيو 2017

شركة المنار للتمويل والإجارة ش.م.ك. (مقفلة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

بيان المركز المالي المجموع كما في 31 ديسمبر 2016

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2015	2016	إيضاح	
			الأصول
5,166,009	5,391,372	5	النقد والندف المعادل
3,000,000	4,300,000	6	استثمارات في مرابحات مدينة
37,703,470	32,532,220	7	مدينو تمويل
3,764,004	3,986,457	8	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
1,715,885	1,641,497	9	استثمارات متاحة للبيع
2,146,535	1,476,535	10	استثمارات عقارية
264,358	218,505	11	ذمم مدينة أخرى ومدفوعات مقدماً
32,852	67,754		موجودات أخرى
53,793,113	49,614,340		مجموع الأصول
			الالتزامات وحقوق الملكية
			الالتزامات
14,302,911	10,941,448	12	دائرو مرابحة ووكالة إسلامية
2,861,162	1,873,886	13	ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى
966,377	997,159		مخصص مكافأة نهاية خدمة الموظفين
18,130,450	13,812,493		مجموع الالتزامات
			حقوق الملكية
30,874,759	30,874,759	14	رأس المال
312,020	312,020		علارة إصدار
1,653,604	1,825,064	15	احتياطي قانوني
1,356,461	1,442,352	16	احتياطي اختياري
1,458,169	1,340,002		أرباح مرحلة
35,655,013	35,794,197		مجموع حقوق الملكية المتاحة لمساهمي الشركة الأم
7,650	7,650		حقوق الجهات غير المسيطرة
35,662,663	35,801,847		مجموع حقوق الملكية
53,793,113	49,614,340		مجموع الالتزامات وحقوق الملكية

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بدر الغانم
نائب رئيس مجلس الإدارة

كريم الناجي
رئيس مجلس الإدارة

بيان الدخل الشامل المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2015	2016	إيضاح	
			الإيرادات
3,773,536	3,733,485		إيرادات تمويل
165,062	558,840	17	دخل استثمارات عقارية
561,435	365,830	18	إيرادات أخرى
(275,636)	65,517	19	صافي دخل / (خسارة) استثمارات
4,224,397	4,723,672		
			المصاريف
574,720	758,234		تكاليف تمويل
1,367,243	1,169,238	20	تكاليف موظفين
125,337	537,563	7	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
552,747	544,034	21	مصاريف أخرى
2,620,047	3,009,069		
1,604,350	1,714,603		الربح قبل الاستقطاعات
(14,439)	(15,431)		حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
(18,439)	(16,250)		الزكاة
1,571,472	1,682,922		صافي ربح السنة
-	-		بنود الدخل الشامل الأخرى
1,571,472	1,682,922		إجمالي الدخل الشامل للسنة
5.09	5.45	22	ربحية السهم الأساسية والمخفضة (فلس)

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

شركة المنار للتمويل والإجارة ش.م.ك. (مقفلة)
وشركاتها التابعة
دولة الكويت

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

مجموع حقوق الملكية	حقوق الجهات غير المسيطرة	حقوق الملكية المتاحة لمساهمي الشركة الأم						الرصيد في 1 يناير 2015 توزيعات نقدية (إيضاح 23) صافي ربح السنة المحول إلى الاحتياطيات
		المجموع	أرباح مرحلة	احتياطي اختياري	احتياطي قانوني	علاوة إصدار	رأس المال	
35,634,926	7,650	35,627,276	1,751,302	1,196,026	1,493,169	312,020	30,874,759	الرصيد في 1 يناير 2015 توزيعات نقدية (إيضاح 23) صافي ربح السنة المحول إلى الاحتياطيات
(1,543,735)	-	(1,543,735)	(1,543,735)	-	-	-	-	الرصيد في 31 ديسمبر 2015 توزيعات نقدية (إيضاح 23) صافي ربح السنة المحول إلى الاحتياطيات
1,571,472	-	1,571,472	1,571,472	-	-	-	-	الرصيد في 31 ديسمبر 2015 توزيعات نقدية (إيضاح 23) صافي ربح السنة المحول إلى الاحتياطيات
-	-	-	(320,870)	160,435	160,435	-	-	الرصيد في 31 ديسمبر 2015 توزيعات نقدية (إيضاح 23) صافي ربح السنة المحول إلى الاحتياطيات
35,662,663	7,650	35,655,013	1,458,169	1,356,461	1,653,604	312,020	30,874,759	الرصيد في 31 ديسمبر 2015 توزيعات نقدية (إيضاح 23) صافي ربح السنة المحول إلى الاحتياطيات
(1,543,738)	-	(1,543,738)	(1,458,169)	(85,569)	-	-	-	الرصيد في 31 ديسمبر 2015 توزيعات نقدية (إيضاح 23) صافي ربح السنة المحول إلى الاحتياطيات
1,682,922	-	1,682,922	1,682,922	-	-	-	-	الرصيد في 31 ديسمبر 2015 توزيعات نقدية (إيضاح 23) صافي ربح السنة المحول إلى الاحتياطيات
-	-	-	(342,920)	171,460	171,460	-	-	الرصيد في 31 ديسمبر 2015 توزيعات نقدية (إيضاح 23) صافي ربح السنة المحول إلى الاحتياطيات
35,801,847	7,650	35,794,197	1,340,002	1,442,352	1,825,064	312,020	30,874,759	الرصيد في 31 ديسمبر 2016

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

بيان التدفقات النقدية المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2015	2016	إيضاح
1,571,472	1,682,922	أنشطة تشغيلية
		صافي ربح السنة
		التعديلات لـ:
125,337	537,563	مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
-	(430,000)	ربح بيع استثمار عقاري
30,026	28,426	استهلاكات وإطفاءات
275,636	(65,517)	صافي (دخل) / خسارة استثمارات
(40,628)	(40,836)	إيرادات مبيعات مدينة
574,720	758,234	تكاليف تمويل
339,371	75,232	مخصص مكافأة نهاية خدمة الموظفين
2,875,934	2,546,024	ربح العمليات قبل التغيرات في رأس المال العامل
(6,246,135)	4,430,779	مدينو تمويل
51,143	49,947	ذمم مدينة أخرى ومدفوعات مقدماً
35,203	-	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
709,977	(1,401,134)	ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى
(16,768)	(44,450)	المدفوع لمكافأة نهاية خدمة الموظفين
(2,590,646)	5,581,166	صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة التشغيلية
		أنشطة استثمارية
-	(1,300,000)	استثمار في مبيعات مدينة
40,628	36,742	إيرادات مبيعات مستلمة
-	1,100,000	المحصل من بيع استثمار عقاري
83,087	120,360	إيرادات توزيعات أرباح مستلمة
(15,442)	(63,328)	شراء موجودات أخرى
108,273	(106,226)	صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة الاستثمارية
		أنشطة تمويلية
7,374,951	(3,361,463)	صافي (المسدد) / المحصل من دائنو مريحة ووكالة إسلامية
(1,387,185)	(1,129,880)	توزيعات أرباح مدفوعة
(574,720)	(758,234)	تكاليف تمويل مدفوعة
5,413,046	(5,249,577)	صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة التمويلية
2,930,673	225,363	صافي الزيادة في النقد والنقد المعادل
2,235,336	5,166,009	النقد والنقد المعادل في بداية السنة
5,166,009	5,391,372	النقد والنقد المعادل في نهاية السنة

5

إن الإيضاحات المرفقة تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية المجمعة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

1. التأسيس والأنشطة الرئيسية

- تأسست شركة المنار للتمويل والإيجار ش.م.ك. (مقفلة) "الشركة الأم" في دولة الكويت في عام 2003 بموجب كتاب التصريح بالتأسيس رقم 4857 مجلد 1 المؤرخ في 6 ديسمبر 2003.
- إن الأنشطة الرئيسية للشركة الأم وشركتها التابعة (يشار إليهم مجتمعين بـ "المجموعة") هي ممارسة كافة أنشطة التمويل والاستثمار وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحة.
- إن الأغراض التي أسست من أجلها الشركة الأم هي ما يلي:
- (1) القيام بكافة عمليات منح التسهيلات الائتمانية للمستهلكين.
 - (2) تقديم كافة منتجات التأجير مثل التأجير التشغيلي أو التمويلي.
 - (3) حشد الموارد للتمويل بالإيجار وترتيب عمليات تمويل جماعي للإيجار.
 - (4) تمويل السلع الاستهلاكية بموجب عقود مرابحة أو مساومة أو غيرها من العقود.
 - (5) الاستثمار العقاري وتطوير وتنمية الأراضي السكنية وبناء الوحدات والمجمعات السكنية والتجارية والمخازن بقصد بيعها أو تأجيرها.
 - (6) القيام بجميع الأعمال المتعلقة بالأوراق المالية.
 - (7) تأسيس صناديق الاستثمار لحساب الشركة الأم أو للغير وطرح وحداتها للاكتتاب والقيام بوظيفة أمين الاستثمار أو مدير الاستثمار للصناديق الاستثمارية والتأجيرية في الداخل أو الخارج طبقاً للقوانين والقرارات السارية في الدولة.
 - (8) الاستثمار في القطاعات العقارية والصناعية والزراعية وغيرها من القطاعات الاقتصادية وذلك من خلال المساهمة في تأسيس الشركات المتخصصة أو شراء أسهم هذه الشركات.
 - (9) القيام بالدراسات والبحوث الاقتصادية والفنية الخاصة بتوظيف الأموال أو غيرها اللازمة لنشاط الشركة الأم أو لعمالها أو للغير.
 - (10) إدارة المحافظ بكافة أشكالها واستثمار وتنمية أموال عملانها من خلال توظيفها في كافة أوجه الاستثمار محلياً أو في الخارج.
 - (11) تمثيل أو اقتناء الشركات الوطنية والأجنبية التي تتشابه مع الشركة الأم في أغراضها وذلك بهدف التعامل في منتجاتها وخدماتها المالية محلياً وعالمياً وبما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية والقوانين والنظم الكويتية ذات العلاقة.
- تخضع الشركة الأم لتعليمات ورقابة بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال.
- إن عنوان الشركة الأم المسجل هو ص. ب. 22828 الصفاة 13089 - الكويت.
- بتاريخ 1 فبراير 2016، تم نشر قانون الشركات الجديد رقم 1 لسنة 2016 في الجريدة الرسمية. إن القانون الجديد واجب التطبيق اعتباراً من 26 نوفمبر 2012. بموجب القانون الجديد، تم إلغاء قانون الشركات رقم 25 لسنة 2012 وتعديلاته. بتاريخ 12 يوليو 2016 صدرت اللائحة التنفيذية للقانون رقم 1 لسنة 2016 وتم نشرها في جريدة الكويت اليوم بتاريخ 17 يوليو 2016 والتي بموجبها تم إلغاء اللائحة التنفيذية لقانون الشركات رقم 25 لسنة 2012. وعلى الشركات أن توفق أوضاعها طبقاً لأحكام القانون خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بأحكام اللائحة التنفيذية.
- تمت الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 1 يونيو 2017 وهي تخضع لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي. إن للجمعية العمومية للمساهمين صلاحية تعديل تلك البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

2. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية الهامة

2.1 أسس الإعداد

تم إعداد هذه البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS)، كما هي مطبقة في دولة الكويت على المؤسسات الخدمات المالية التي تخضع لرقابة بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال.

لقد تم إعداد هذه البيانات المالية المجمعة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والاستثمارات المتاحة للبيع التي تسجل وفقاً للقيمة العادلة كما هو وارد في السياسات المحاسبية أدناه.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

2.2 تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

2.2.1 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة المطبقة بدون تأثير جوهري على البيانات المالية

تم تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية في هذه البيانات المالية المجمعة، وهي المعايير التي أصبحت واجبة التطبيق للفترة السنوية التي تبدأ اعتباراً من 1 يناير 2016 أو بعد ذلك التاريخ. وعلى الرغم من أنه لم يكن لتطبيق هذه المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة أي أثر مادي على المبالغ المفصّل عنها للسنة الحالية أو السنوات السابقة، إلا أنها قد تؤثر على محاسبة المعاملات أو الترتيبات التعاقدية المستقبلية.

- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 عرض البيانات المالية المتعلقة بمبادرة الإفصاح.
- تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 11 الترتيبات التعاقدية المشتركة المتعلقة بالمعالجة المحاسبية للاستحواذ على الحصة في العمليات المشتركة.
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 16 الممتلكات، الآلات والمعدات ومعيار المحاسبة الدولي رقم 38 الموجودات غير الملموسة، وذلك بشأن إيضاح طرق الاستهلاك والإطفاء المقبولة.
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 16 الممتلكات، الآلات والمعدات ومعيار المحاسبة الدولي رقم 41 الزراعة: النباتات في مرحلة الإثمار.
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 27 البيانات المالية المنفصلة والمتعلقة بالمعالجة المحاسبية للاستثمارات في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة والشركات الزميلة لتكون المحاسبة عنها اختياريًا باستخدام طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية المنفصلة.
- تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 البيانات المالية المجمعة، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 12 الإفصاح عن الحصة في المنشآت الأخرى، ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28 الاستثمار في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة، وذلك فيما يتعلق بتطبيق استثناء التجميع على المنشآت الاستثمارية.
- التحسينات السنوية على دورة المعايير الدولية للتقارير المالية 2012 – 2014 والتي تشمل تعديلات على المعايير الدولية للتقارير المالية 5، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 7، ومعيار المحاسبة الدولي رقم 19 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 34.

2.2.2 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الصادرة ولكنها ليست واجبة التطبيق بعد

لم تقم المجموعة بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية التي تم إصدارها ولكنها ليست واجبة التطبيق بعد:

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

- التحسينات السنوية على دورة المعايير الدولية للتقارير المالية 2014 – 2016 بتعديل المعيارين الدوليين للتقارير المالية رقمي 1 و 12 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28. يسري العمل بالتعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 1 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28 للفترة السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2018 أو بعدها، بينما يسري العمل بالتعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 12 للفترة السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2017 أو بعدها.
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 7 بيان التدفقات النقدية لتوفير الإفصاحات التي تمكن مستخدمي البيانات المالية من تقييم التغيرات في المطلوبات الناتجة عن أنشطة التمويل. يسري العمل بهذه التعديلات للفترة السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2017 أو بعدها.
- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 40 الاستثمارات العقارية: ترتبط تلك التعديلات بتعديل نص الفقرة رقم 57 لتتصّل على أن تقوم المنشأة بتحويل أي عقار إلى استثمار عقاري أو من استثمار عقاري فقط عند وجود دليل على التغير في استخدامه. يقع التغير في استخدام العقار في حال استوفى العقار أو لم يستوف تعريف معنى الاستثمار العقاري. لا يعتبر تغيير الإدارة نيته لاستخدام العقار في حد ذاته دليلاً على تغير استخدامه. وقد تم تعديل الفقرة لتتصّل على أن قائمة الأمثلة التي تضمنتها هي قائمة غير شاملة. يسري العمل بهذه التعديلات للفترة السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2018 أو بعدها.
- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 الأدوات المالية (النسخ المعدلة في 2009 و 2010 و 2013 و 2014).

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

- تم إصدار النسخة النهائية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 والتي تشمل متطلبات محاسبة الأدوات المالية، والتي تحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم 39 الأدوات المالية: الاعتراف والقياس. يتضمن المعيار متطلبات للأمور التالية:
 - **التصنيف والقياس:** يتم تصنيف الموجودات المالية بالرجوع إلى نموذج الأعمال والذي من خلاله تم الاحتفاظ بها وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية. تقدم نسخة 2014 من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 فئة "القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر" لبعض أدوات الدين. يتم تصنيف المطلوبات المالية بطريقة مماثلة ضمن معيار المحاسبة الدولي رقم 39، ولكن هناك اختلافات في متطلبات تطبيق قياس مخاطر الائتمان الخاصة بالمنشأة نفسها.
 - **انخفاض القيمة:** تقدم نسخة 2014 من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 نموذج "خسارة الائتمان المتوقعة" لقياس انخفاض قيمة الموجودات المالية، لذلك لم يعد ضرورياً وقوع حدث ائتماني قبل الاعتراف بخسارة الائتمان.
 - **محاسبة التحوط:** يقدم نموذج محاسبة تحوط جديد، تم تصميمه ليكون متماشياً بشكل أقرب مع أنشطة إدارة المخاطر لدى المنشآت عند التحوط للمخاطر المالية وغير المالية.
 - **إلغاء الاعتراف:** تم استخدام نفس متطلبات إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطلوبات المالية الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم 39.
 - **المعيار الدولي للتقارير المالية 15 الإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء**
صدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 في مايو 2014، وهو واجب التطبيق على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018. أسس المعيار رقم 15 نموذج شامل واحد تستعين به المنشآت في المحاسبة عن الإيرادات الناتجة من العقود المبرمة مع العملاء. سوف يحل المعيار رقم 15 محل الإرشادات السارية بشأن الاعتراف بالإيرادات بما في ذلك معيار المحاسبة الدولي رقم 18 الإيرادات ورقم 11 عقود الإنشاءات وما يتصل بها من تفسيرات عندما يسري العمل به. ويقوم المبدأ الأساسي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 على أنه يتعين على المنشأة الاعتراف بإيراداتها بطريقة تتماشى مع تحويل السلع أو الخدمات المتفق عليها للعملاء بقيمة تعكس المقابل الذي تتوقع المنشأة الحصول عليه لقاء تلك السلع أو الخدمات.
 - **المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 عقود الإيجار**
صدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 في يناير 2016 على أن يتم العمل به للفترات السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2019 أو بعدها. حيث يتناول المعيار تفاصيل حول كيفية قيام المنشأة المعدة للتقارير وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية بالاعتراف بعقود الإيجار وقياسها وعرضها والإفصاح عنها. يقدم المعيار للمستأجر نموذج محاسبة واحد بحيث يتعين بموجبه على المستأجرين تسجيل موجودات ومطلوبات جميع عقود الإيجار إلا إذا كانت مدة عقود الإيجار 12 شهراً أو أقل، أو كانت قيمة الأصل المعني غير هامة. وفي ظل هذا المعيار، يستمر المؤجرون في تصنيف عقود الإيجار كعقود إيجار تشغيلي أو تمويلي، مع بقاء منهج المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 بشأن محاسبة المؤجر دون تغيير إلى حد كبير عن سلفه معيار المحاسبة الدولي رقم 17.
 - **تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 10 البيانات المالية المجمعة، وعلى معيار المحاسبة الدولي رقم 28 الاستثمار في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة (2011)، وذلك بشأن معالجة بيع الموجودات أو مشاركتها بين المستثمر وشركته الزميلة أو مشروعه المشترك.** تم تأجيل تاريخ سريان هذه التعديلات لأجل غير مسمى.
- تتوقع الإدارة تطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة على البيانات المالية للمجموعة عند دخولها حيز النفاذ. كما تتوقع ألا يكون لتطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات أي أثر مادي على بياناتها المالية في فترة التطبيق الأولى لها، وذلك باستثناء المعايير الدولية للتقارير المالية 9 و15 و16.
- وقد ينتج عن تطبيق المعيارين الدوليين للتقارير المالية رقمي 15 و9 أثر مادي على المبالغ والإفصاحات الواردة ضمن البيانات المالية للمجموعة فيما يتعلق بالإيرادات من العقود المبرمة مع العملاء والموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة. وقد ينتج كذلك عن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 أثر مادي على المبالغ والإفصاحات الواردة ضمن البيانات المالية للمجموعة فيما يتعلق بالإيجارات.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

2.3 السياسات المحاسبية الهامة

2.3.1 أسس تجميع البيانات المالية

الشركات التابعة

تتضمن البيانات المالية المجمعة البيانات المالية للشركة الأم والشركات التي تسيطر عليها الشركة الأم وشركاتها التابعة. تتحقق السيطرة عندما يكون للشركة: (أ) القدرة على التحكم في الجهة المستثمر بها؛ (ب) التعرض أو الحق في العوائد المتغيرة نتيجة الشراكة مع الجهة المستثمر بها؛ و(ج) القدرة على استخدام التحكم في الشركة المستثمر بها للتأثير على العوائد.

تعيد المجموعة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر بها إذا كانت الحقائق والظروف تشير إلى وجود تغيرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة الواردة أعلاه.

يبدأ تجميع الشركة التابعة عندما تسيطر الشركة الأم على الشركة التابعة ويتوقف التجميع عندما تفقد الشركة الأم السيطرة على الشركة التابعة. وبصفة خاصة، يتم إدراج الدخل والمصروفات الخاصة بالشركة التابعة المقتناة أو المبيعة خلال السنة ضمن بيان الدخل المجموع أو الإيرادات الشاملة الأخرى اعتباراً من تاريخ سيطرة الشركة الأم على الشركة التابعة حتى تاريخ توقف تلك السيطرة.

يتم توزيع الربح أو الخسارة وكل بند من بنود الإيرادات الشاملة الأخرى على مالكي الشركة والجهات غير المسيطرة. يتم توزيع الدخل الشامل للشركات التابعة إلى مالكي الشركة أو الجهات غير المسيطرة حتى وإن أدى ذلك إلى وجود رصيد عجز في الحصص غير المسيطرة.

عند الضرورة، يتم تعديل البيانات المالية للشركات التابعة لكي تتماشى سياساتها المحاسبية مع السياسات المحاسبية للمجموعة.

يتم استبعاد جميع المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات المتبادلة بين شركات المجموعة بالكامل عند التجميع.

يتم المحاسبة عن التغيرات في حصص ملكية المجموعة في الشركات التابعة التي لا ينتج عنها فقد السيطرة على الشركة التابعة كمعاملات ضمن حقوق الملكية. يتم تعديل القيم الدفترية لحقوق الجهات المسيطرة وغير المسيطرة لتعكس التغيرات في حصتها في الشركات التابعة. يتم إدراج الفرق بين القيمة التي تم تعديل حقوق الجهات غير المسيطرة بها والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المستلم في حقوق الملكية مباشرة وتكون متاحة لمساهمي الشركة الأم.

عندما تفقد المجموعة السيطرة على الشركة التابعة يتم إثبات الربح أو الخسارة الناتجة عن الاستبعاد في بيان الدخل ويتم احتساب الربح أو الخسارة بمقدار الفرق بين: (أ) إجمالي القيمة العادلة للمقابل المستلم والقيمة العادلة للحصة المتبقية و (ب) القيمة الدفترية للموجودات قبل الاستبعاد (متضمنة الشهرة)، والتزامات الشركة التابعة وكذلك حقوق الجهات غير المسيطرة. تتم المحاسبة عن كافة المبالغ المعترف بها سابقاً في بيان الدخل الشامل الآخر فيما يتعلق بالشركة التابعة فيما إذا كانت المجموعة قد قامت باستبعاد الموجودات والمطلوبات ذات الصلة بالشركة التابعة بشكل مباشر. يتم اعتبار القيمة العادلة لأي استثمار متبقي في الشركة التابعة "سابقاً" في تاريخ فقدان السيطرة على أنها القيمة العادلة عند الاعتراف المبدئي لغرض المحاسبة اللاحقة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39، أو التكلفة عند الاعتراف المبدئي للاستثمار في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك.

اندماج الأعمال

يتم استخدام طريقة الإقتناء في المحاسبة عن عمليات دمج الأعمال. يتم قياس مبلغ الشراء المحول للإقتناء بالقيمة العادلة والتي يتم احتسابها بإجمالي القيمة العادلة للموجودات المحولة في تاريخ الإقتناء والمطلوبات المتكبدة من المجموعة للملاك السابقين للشركة المقتناة وكذلك أية حقوق ملكية مصدرة من المجموعة مقابل الإقتناء. يتم إثبات المصاريف المتعلقة بالإقتناء بصفة عامة في بيان الدخل المجموع عند تكبدها.

يتم الاعتراف المبدئي للموجودات والمطلوبات المقتناة المحددة في عملية دمج الأعمال بالقيمة العادلة في تاريخ الإقتناء، باستثناء الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة، أو أدوات حقوق الملكية المرتبطة بترتيبات المدفوعات على أساس الأسهم، والموجودات المصنفة بغرض البيع حيث يتم المحاسبة عنها وفقاً لمعايير التقارير المالية ذات العلاقة.

يتم قياس الشهرة بمقدار زيادة المقابل المحول وحصة حقوق الجهات غير المسيطرة في الشركة المقتناة والقيمة العادلة لأي حصة مقتناة في السابق عن صافي قيمة الموجودات المقتناة والمطلوبات المتكبدة المحددة كما في تاريخ الإقتناء. في حال زيادة صافي قيمة الموجودات المقتناة والمطلوبات المتكبدة عن المقابل المحول وحصة حقوق الجهات غير المسيطرة في الشركة المقتناة والقيمة العادلة لأي حصة مقتناة في السابق، يتم إدراج تلك الزيادة مباشرة في بيان الدخل المجموع كأرباح.

يتم قياس حصة حقوق الجهات غير المسيطرة في الشركة التابعة المقتناة بنسبة حصة الحقوق غير المسيطرة في صافي الموجودات المحددة للشركة المقتناة أو بالقيمة العادلة لتلك الحصة. يتم اختيار طريقة القياس لكل معاملة على حدة.

عند تنفيذ عملية دمج الأعمال على مراحل، يتم إعادة قياس الحصص المملوكة سابقاً في الشركة المقتناة بالقيمة العادلة في تاريخ الإقتناء (تاريخ بدء السيطرة) ويتم إدراج الأرباح أو الخسائر الناتجة -إن وجدت- في بيان الدخل المجموع. يتم تحويل المبالغ المعترف بها في بيان الدخل الشامل المجموع المتعلقة بالحصص السابقة قبل تاريخ الإقتناء إلى بيان الدخل المجموع كما لو تم استبعاد الحصة بالكامل.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

الشهرة

يتم إدراج الشهرة الناتجة عن إقتناء شركات تابعة بالتكلفة كما في تاريخ الإقتناء ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة إن وجدت. لأغراض تحديد مدى وجود انخفاض في قيمة الشهرة، يتم توزيع الشهرة على الوحدات المولدة للنقد (أو المجموعات المولدة للنقد) التي من المتوقع أن تستفيد من عملية اندماج الأعمال.

يتم اختبار المجموعات المولدة للنقد والتي توزع الشهرة عليها سنوياً بغرض تحديد مدى وجود انخفاض في قيمتها أو على مدى فترات أقل عندما يكون هناك مؤشراً على احتمال انخفاض قيم تلك المجموعات. إذا كانت القيم القابلة للاسترداد لوحدات توليد النقد أقل من قيمتها الدفترية، فإن خسائر الانخفاض في القيمة يتم توزيعها أولاً لتخفيض قيمة أي شهرة موزعة على تلك الوحدات ثم على أية مجموعات أخرى مرتبطة بالوحدات على أساس التوزيع النسبي ووفقاً للقيم الدفترية لكل أصل من أصول وحدة توليد النقد. يتم إدراج أية خسائر انخفاض في القيمة متعلقة بالشهرة في بيان الدخل المجمع مباشرة. لا يتم رد خسائر الانخفاض في القيم المتعلقة بالشهرة والتي سبق الاعتراف بها في الفترات اللاحقة.

عند استبعاد أي من وحدات توليد النقد، تؤخذ قيمة الشهرة المتعلقة بها في الاعتبار عند تحديد أرباح وخسائر الاستبعاد.

2.3.2 الأدوات المالية

يتم الاعتراف بالموجودات والالتزامات المالية عندما تصبح المجموعة طرفاً للالتزامات التعاقدية لهذه الأدوات. يتم قياس جميع الموجودات المالية أو المطلوبات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة. يتم إضافة أو خصم تكاليف المعاملة المتعلقة مباشرة بالاقتران أو الإصدار للأصل أو الالتزام المالي من القيمة العادلة للأصل أو الالتزام المالي عند الاعتراف المبدئي (باستثناء الأدوات المالية المصنفة بـ "القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة"). حيث يتم إدراج تكاليف المعاملة المتعلقة بالاقتران مباشرة في بيان الدخل المجمع.

الموجودات المالية

يتم تصنيف الموجودات المالية إلى تصنيفات محددة وهي موجودات مالية "بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" وموجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وموجودات مالية "متاحة للبيع" و"قروض ومدينون". تقوم المجموعة بتحديد التصنيف المناسب لموجوداتها المالية في تاريخ الاعتراف المبدئي بناءً على الغرض من إقتناء تلك الموجودات المالية. يتم الاعتراف بكافة عمليات الشراء والبيع للموجودات المالية في تاريخ المتاجرة. تقوم المجموعة بتصنيف موجوداتها المالية كما يلي:

موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

يتم تصنيف الموجودات المالية إلى موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في حالة ما إذا تم الاحتفاظ بها بغرض المتاجرة أو تم تحديدها كذلك عند الإقتناء.

يتم الاعتراف بالموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل بقيمتها العادلة. ويتم إثبات صافي الأرباح والخسائر في بيان الدخل المجمع التي تتضمن التوزيعات النقدية والفوائد المكتسبة من الأصل المالي ويتم إدراجها في سطر "أرباح وخسائر أخرى". يتم تحديد القيمة العادلة كما هو موضح في إيضاح 3.3.

القروض والمدينون

هي موجودات مالية بخلاف المشتقات ذات استحقاق ثابت أو محدد، وهي غير مسعرة في أسواق نشطة. تثبت القروض والمدينون (مدينو التمويل والمراوبات المدينة والمدينين الآخرون) بالتكلفة المطفأة باستخدام معدل العائد الفعلي مخصوماً منها أي خسائر انخفاض في القيمة.

الموجودات المالية المتاحة للبيع

إن الموجودات المالية المتاحة للبيع ليست مشتقات، وهي التي لم يتم تصنيفها كـ (أ) قروض ومدينون أو (ب) محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أو (ج) موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة.

يتم إعادة قياس الموجودات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة. يتم تحديد القيمة العادلة كما هو موضح في إيضاح 3.

يتم إدراج التغير في القيمة العادلة ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى وتتراكم ضمن احتياطي التغير في القيمة العادلة. في حالة بيع أو انخفاض قيمة الموجودات "المتاحة للبيع"، يتم إعادة تصنيف الربح أو الخسارة المتراكمة من قبل ضمن بند احتياطي التغير في القيمة العادلة في الربح أو الخسارة.

يتم إثبات الاستثمارات المتاحة للبيع غير المسعرة في سوق نشط والتي لا يمكن تحديد قيمتها العادلة بصورة موثوق بها بالتكلفة بعد خصم الانخفاض في القيمة في نهاية كل فترة مالية.

يتم إثبات التوزيعات النقدية المتعلقة بالاستثمارات المتاحة للبيع في بيان الدخل المجمع عند ثبوت حق المجموعة في استلام تلك التوزيعات، ويتم إثبات أرباح أو خسائر فروق العملة المتعلقة بها ضمن بنود بيان الدخل الشامل الآخر.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

الانخفاض في القيمة

في نهاية كل فترة مالية، تقوم المجموعة بتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض في القيمة للأصل المالي بخلاف الموجودات المالية بالقيمة العادلة - بيان الدخل. يتم الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة في بيان الدخل المجمع مباشرة عند وجود دليل إيجابي- نتيجة لوقوع حدث أو أكثر بعد الاعتراف المبدئي لهذه الموجودات - أن التدفقات النقدية المتوقعة من ذلك الأصل سوف تتأثر.

إن الانخفاض الهام أو الدائم في القيمة العادلة بالنسبة للاستثمارات المتاحة للبيع عن التكلفة يعتبر دليل موضوعي على وجود انخفاض في القيمة.

إن الدليل الموضوعي للانخفاض في محفظة العملاء يمكن أن يتضمن خبرة المجموعة السابقة حول إمكانية التحصيل، زيادة عدد أيام التأخير في التحصيل عن متوسط فترة الائتمان، والتغيرات الملحوظة في الإقتصاديات العالمية والمحلية التي تؤدي بدورها إلى تخلف العملاء عن السداد.

يتم تكوين مخصص محدد للانخفاض في القيمة لمواجهة خطر الائتمان بالنسبة للمدينون وذلك عند وجود دليل موضوعي للمجموعة بأنها لن تستطيع تحصيل كافة المبالغ المستحقة لها. إن مقدار المخصص المحدد هو الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة المستردة للأصل والتي يتم تحديدها اعتماداً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية مع الأخذ في الاعتبار استبعاد المبالغ القابلة للاسترداد للكفالات والضمانات مخصصة بناءً على معدل العائد الفعلي. يتم الاعتراف بقيمة ذلك المخصص في بيان الدخل المجمع.

بالإضافة إلى ذلك، وطبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي يتم تكوين مخصص عام بحد أدنى بنسبة 1% على كافة التسهيلات الائتمانية التي لم يتم احتساب مخصصات محددة لها.

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة، تقدر خسائر الانخفاض في القيمة بمقدار الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بعد خصمها باستخدام متوسط سعر الفائدة الفعلي المستخدم أساساً للأصل المالي.

بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة فإن خسائر الانخفاض في القيمة تتمثل في الفرق بين القيمة الدفترية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية مخصصة طبقاً لمعدلات العائد السارية الفعلية في السوق على الأدوات المالية المشابهة.

يتم تخفيض القيمة الدفترية لكافة الموجودات بخسائر الانخفاض في القيمة مباشرة فيما عدا الذمم التجارية حيث يتم تخفيض قيمتها من خلال تكوين مخصص ديون مشكوك في تحصيلها. عند وجود دليل على أن الذمم التجارية لن يتم تحصيلها يتم إعدام تلك الذمم مقابل المخصص المكون. لاحقاً، وفي حالة تحصيل الذمم التي سبق إعدامها يتم إدراجها في بيان الدخل المجمع.

عند انخفاض قيمة الموجودات المالية المتاحة للبيع، يتم إعادة تصنيف الأرباح والخسائر المتراكمة والتي سبق الاعتراف بها ضمن بنود الدخل الشامل الآخر إلى بيان الدخل للفترة.

بالنسبة للأدوات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المطفأة فإنه في حالة حدوث تغير إيجابي في الفترة اللاحقة على خسائر الانخفاض في القيمة، والذي يمكن تحديد علاقته بأحداث تمت بعد الاعتراف بخسائر الانخفاض في القيمة بشكل موضوعي، فإن خسائر الانخفاض التي تم الاعتراف بها سابقاً يتم ردها من خلال بيان الدخل وفي حدود القيمة الدفترية للدخل في تاريخ رد خسائر الانخفاض في القيمة وبما لا يتعدى التكلفة المطفأة لو لم يتم تسجيل خسائر انخفاض في القيمة سابقاً.

إن خسائر الانخفاض في القيمة للأسهم المصنفة كمستحقة للبيع لا يتم عكسها مرة أخرى على بيان الدخل المجمع، حيث يتم تسجيل أثر أي زيادة في القيمة العادلة لاحقاً ضمن بنود الدخل الشامل الأخرى.

الاستبعاد

تقوم المجموعة بحذف الأصل المالي من الدفاتر فقط عندما ينتهي حق المجموعة في استلام التدفقات النقدية من هذا الأصل أو عندما تقوم بتحويل كافة المخاطر والمنافع المرتبطة بملكيته في الأصل إلى طرف آخر.

في حالة الحذف الكامل للأصل، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية والمقابل المستلم والمدينون وبنود الدخل الشامل الأخرى المتعلقة بالأصل في بيان الدخل.

المطلوبات المالية

يتم الاعتراف المبدئي للمطلوبات المالية "متضمنة المراجعات والوكالات الدائنة والدائنين والأرصدة الدائنة الأخرى" بالقيمة العادلة بعد خصم تكلفة المعاملة المتكبدة ويتم إعادة قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة العائد الفعلي. يتم إدراج الفرق بين المتحصلات (بعد خصم تكلفة المعاملة) والقيمة التي يجب الوفاء بها في بيان الدخل على مدار فترة الاقتراض باستخدام معدل الفائدة الفعلي.

الاستبعاد

يتم حذف المطلوبات المالية فقط عند الوفاء بالالتزام أو انتهائه. يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام والمقابل المدفوع والدائنين في بيان الدخل المجمع.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

2.3.3 استثمارات عقارية

إن الاستثمارات العقارية هي العقارات المحتفظ بها لتحقيق إيجارات و/أو زيادة قيمتها الرأسمالية (بما في ذلك العقارات قيد الإنشاء المحتفظ بها لنفس هذه الأغراض). يتم قياس العقارات الاستثمارية مبدئياً بالتكلفة بما في ذلك تكاليف المعاملة. وبعد الاعتراف المبدئي، يتم قياس الاستثمارات العقارية بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة. يتم بتاريخ كل تقرير مراجعة المبالغ المسجلة على أساس فردي لتقييم ما إذا كانت مسجلة بأكثر من مبالغها القابلة للاسترداد. يتم احتساب مخصصات خسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت، حينما تتجاوز القيم المسجلة بمبالغها القابلة للاسترداد. يتم استبعاد الاستثمارات العقارية عند البيع أو عندما يتم الاستبعاد من الاستخدام بشكل دائم وعدم وجود منافع اقتصادية مستقبلية متوقعة من الاستبعاد. يتم إدراج أي ربح أو خسارة ناتجة من عدم الاعتراف (يتم احتسابه على أنه الفرق بين صافي متحصلات البيع والقيمة الدفترية للأصل) في بيان الدخل المجمع للفترة التي تم فيها عدم الاعتراف.

2.3.4 مخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المجموعة التزامات قانونية حالية أو التزامات متوقعة نتيجة لأحداث سابقة، ومن المحتمل أن يتطلب ذلك تدفقات خارجة للموارد الاقتصادية لتسوية هذه الالتزامات ويمكن تقديرها بصورة موثوقة فيها. يتم قياس المخصصات بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة أن تكون مطلوبة لسداد الالتزام باستخدام معدل خصم يعكس تقديرات السوق والقيم الحالية للنقد والمخاطر المحددة للالتزام.

2.3.5 مكافأة نهاية الخدمة للموظفين

تقوم المجموعة وفقاً لقانون العمل الكويتي بسداد مبالغ للموظفين عند ترك الخدمة طبقاً للائحة مزايا محددة. إن هذا الالتزام غير ممول ويتم حسابه على أساس المبلغ المستحق بافتراض وقوع كامل الالتزام كنتيجة لإنهاء خدمة العاملين في تاريخ البيانات المالية المجمعة وتتوقع الإدارة أن ينتج عن هذه الطريقة تقديراً مناسباً للقيمة الحالية للالتزام المجمعة.

2.3.6 توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح العائدة إلى مساهمي الشركة كالتزامات في البيانات المالية المجمعة في الفترة التي يتم فيها اعتماد هذه التوزيعات من المساهمين.

2.3.7 العملات الأجنبية

عملة التشغيل والعرض

يتم قياس البنود المتضمنة في البيانات المالية لكل شركة من شركات المجموعة باستخدام عملة البيئة الاقتصادية الرئيسية التي تقوم الشركة بممارسة أنشطتها فيها (عملة التشغيل). يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي.

المعاملات والأرصدة

يتم ترجمة المعاملات بالعملة الأجنبية إلى الدينار الكويتي باستخدام أسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. يتم إعادة ترجمة البنود ذات الطبيعة النقدية القائمة بالعملات الأجنبية في تاريخ البيانات المالية. يتم إثبات أرباح أو خسائر فروق العملة الناتجة من تسوية تلك المعاملات وكذلك من ترجمة الموجودات والمطلوبات بعملة أجنبية في نهاية السنة في بيان الدخل المجمع.

2.3.8 الاعتراف بالإيرادات

يتم قياس الإيرادات بالقيمة العادلة للمقابل المحصل أو المستحق. يتم تخفيض الإيرادات بالمردودات المتوقعة وأي مسموحات أو خصومات أخرى.

- يتم إثبات إيرادات عقود المراجعة والوكالة على أساس التوزيع الزمني.
- يتم إثبات إيرادات الإيجار التشغيلي بطريقة القسط الثابت على مدار مدة العقد.
- يتم إثبات توزيعات الأرباح عندما ينشأ حق المجموعة في استلامها.
- تدرج فوائد الودائع على أساس التوزيع الزمني.
- يتم الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات عند تقديم الخدمات المتعلقة بها.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

2.3.9 المحاسبة عن عقود الإيجار

يتم معالجة الإيجارات كإيجار تمويلي إذا ما تم تحويل معظم المنافع والمخاطر المرتبطة بملكية الأصل وفقاً لبنود العقد للمستأجر. يتم تصنيف كافة عقود الإيجار الأخرى كإيجارات تشغيلية.

عندما تكون المجموعة هي الطرف المؤجر

يتم إثبات إيرادات الإيجار التشغيلي بالقسط الثابت على مدار فترة الإيجار.

يتم توزيع إيراد الإيجار التمويلي على الفترات المحاسبية بحيث تعكس عائد ثابت على صافي قيمة الأصل المؤجر.

عندما تكون المجموعة هي الطرف المستأجر

يتم الاعتراف المبدئي بالأصول المستأجرة وفقاً لعقود إيجار تمويلي كموجودات للمجموعة بقيمتها العادلة في بداية الإيجار أو، إذا كانت أقل، بالقيمة الحالية المقدرة للحد الأدنى للمبالغ المدفوعة للإيجار. يتم إثبات التزام للطرف المؤجر في بيان المركز المالي المجمع مقابل عقود الإيجار التمويلي. ويتم إثبات المبالغ المسددة مقابل عقود الإيجار التشغيلي كمصروف في بيان الدخل المجمع بطريقة القسط الثابت على مدار فترة عقود الإيجار.

2.3.10 الزكاة

يتم احتساب الزكاة وفقاً لتوصية هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

تقوم الشركة الأم باحتساب الزكاة الواجبة على كل سهم وإعلام المساهمين بذلك، ويتولي المساهم إخراج زكاة أسهمه.

3. إدارة المخاطر المالية

3.1 المخاطر المالية

إن أنشطة المجموعة تعرضها لمجموعة من المخاطر المالية، وهي مخاطر السوق (تتضمن مخاطر العملات ومخاطر القيمة العادلة الناتجة عن التغير في أسعار الفائدة ومخاطر التقلبات في التدفقات النقدية الناتجة عن التغير في أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الأسواق) ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.

تتركز إدارة المجموعة لهذه المخاطر المالية في التقييم المستمر لظروف السوق واتجاهاته وتقدير الإدارة للتغيرات الطويلة والقصيرة الأجل في عوامل السوق.

مخاطر السوق

خطر العملات الأجنبية

يتمثل خطر العملة الأجنبية في الخطر الناتج من المعاملات المستقبلية على الأدوات المالية بالعملة الأجنبية المثبتة في البيانات المالية المجمعة للمجموعة.

تقوم المجموعة بوضع سياسات لإدارة مخاطر العملة الأجنبية تتمثل في المراقبة الدقيقة للتغيرات في أسعار العملة بالإضافة إلى تأثيرها على الوضع المالي للمجموعة وذلك على مدار العام.

إدارة مخاطر العملات الأجنبية

تقوم المجموعة بإتمام بعض المعاملات المدرجة بعملة أجنبية ومن ثم ينشأ خطر الانكشاف لمخاطر تقلبات أسعار الصرف. يتم إدارة مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية في حدود السياسة المعتمدة ومن خلال الرصد المتواصل لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية. بتاريخ البيانات المالية المجمعة لا يوجد أدوات مالية هامة بعملة أجنبية.

خطر سعر الفائدة

تعمل المجموعة وفقاً للشريعة الإسلامية وبالتالي فهي لا تتعرض لمخاطر سعر الفائدة.

خطر السعر

إن مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر تقلب القيمة العادلة للأسهم نتيجة التغيرات في مستوى مؤشرات الأسهم أو قيمة أسعار الأسهم المستقلة. تدبر المجموعة هذه المخاطر من خلال توزيع الاستثمارات بالنسبة للقطاعات الجغرافية ومتابعة القيمة العادلة لاستثمارات المجموعة بشكل دوري بحيث يتم اتخاذ القرار المناسب بشأنها في الوقت المناسب.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

خطر الائتمان

يتمثل خطر الائتمان في احتمال خسارة المجموعة نتيجة عدم قدرتها على تحصيل المديونية نتيجة إخلال الطرف الآخر بالالتزامات المالية تجاه المجموعة.

يتم إدارة خطر الائتمان على مستوى المجموعة. تتمثل الموجودات المعرضة لخطر الائتمان في النقد والنقد المعادل ومدينو التمويل والوكالات والمراحيات الاستثمارية المدينة.

تقوم المجموعة بإدارة خطر الائتمان المتعلق بالنقد والوكالات والمراحيات الاستثمارية من خلال التعامل مع مؤسسات مالية محلية تحظى بسمعة ائتمانية طيبة. تقوم المجموعة بإدارة مخاطر التمويل من خلال وضع سياسات ائتمانية يتم من خلالها تجنب التركيز الائتماني من خلال توزيع محفظة التمويل على عدد كبير من العملاء بالإضافة إلى تحديد الضمانات الضرورية الواجب الحصول عليها من العملاء بجانب وضع حدود لاعتماد الائتمان.

تقوم المجموعة، باستخدام الضمانات لتخفيض الأرصدة المعرضة لخطر الائتمان لمستوى مقبول. إن السياسة الائتمانية تقوم بتحديد نوع الضمان المطلوب لكل نوع من أنواع المعاملات كما يتم تحديد أسس تقييم تلك الضمانات ودورية هذا التقييم. تقوم المجموعة بصفة دورية بمراقبة سياسات الائتمان ويقوم مجلس الإدارة باعتماد أي تعديلات على السياسات الائتمانية.

إن الجدول أدناه يبين الأصول المعرضة لخطر الائتمان في بيان المركز المالي المجموع. إن هذه الأرصدة تم الإفصاح عنها دون أخذ الضمانات في الاعتبار:

2015	2016	
5,148,692	5,380,713	النقد والنقد المعادل
3,000,000	4,300,000	استثمارات في مراحيات مدينة
37,703,470	32,532,220	مدينو تمويل
102,325	-	ذمم مدينة أخرى

يتم تكوين مخصص للديون المشكوك في تحصيلها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي. إيضاح رقم (7) يبين تحليل أعمار مدينو التمويل وحركة المخصص.

خطر السيولة

إن خطر السيولة يستوجب على المجموعة الاحتفاظ برصيد كاف من النقد وأوراق مالية عالية السيولة بالإضافة إلى إتاحة مصادر التمويل اللازمة من خلال الاتفاق على تسهيلات ائتمانية توفر السيولة اللازمة للمجموعة. تعمل المجموعة على توفير مصادر تمويل متنوعة وإدارة موجوداتها لتوفير السيولة المطلوبة مع مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية وموقف السيولة وتوفير الضمانات اللازمة للحصول على تمويل بصورة منتظمة عند الحاجة.

إن الجدول التالي يبين تحليل للالتزامات المالية للمجموعة على مدار الفترات المتوقعة من تاريخ البيانات المالية المجمعة. إن الأرصدة المفصّل عنها هي التدفقات النقدية غير المخصصة طبقاً لتواريخ التعاقد:

2016			
من سنة إلى	من 3 أشهر	خلال	
3 سنوات	إلى سنة	3 أشهر	
-	-	1,873,886	ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى
4,404,463	5,065,597	2,006,009	دائنو مريحة ووكالة إسلامية
2015			
من سنة إلى	من 3 أشهر	خلال	
3 سنوات	إلى سنة	3 أشهر	
-	-	2,861,162	ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى
8,137,298	6,165,613	810,445	دائنو مريحة ووكالة إسلامية

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

3.2 إدارة مخاطر رأس المال

تدير المجموعة رأس مالها للتأكد من أن شركات المجموعة سوف تكون قادرة على الاستمرار إلى جانب توفير أعلى عائد للأطراف المعنية من خلال الاستخدام الأمثل لحقوق الملكية.

يتكون هيكل رأس مال المجموعة من صافي الديون (التمويل مخصصاً منه النقد والنقد المعادل) وحقوق الملكية (متضمنة رأس المال، الاحتياطات، الأرباح المرحلة وحصة حقوق الجهات غير المسيطرة).

معدل الرفع المالي:

إن معدل الرفع المالي في نهاية السنة هو كما يلي:

2015	2016	
14,302,911	10,941,448	دائنو مرابحة وكالة إسلامية
(5,166,009)	(5,391,372)	النقد والنقد المعادل
9,136,902	5,550,076	صافي الدين
35,662,663	35,801,847	حقوق الملكية
26	16	نسبة صافي الدين إلى حقوق الملكية (%)

3.3 تقدير القيمة العادلة

يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والالتزامات المالية كما يلي:

- المستوى الأول: الأسعار المعلنة للموجودات والالتزامات المالية المسعرة في أسواق نشطة.
- المستوى الثاني: الأسعار المعلنة في سوق نشط للأدوات المماثلة. الأسعار المعلنة لموجودات أو التزامات مماثلة في سوق غير نشط. مدخلات - يمكن ملاحظتها - بخلاف الأسعار المعلنة للأدوات المالية.
- المستوى الثالث: طرق تقييم لا تستند مدخلاتها على بيانات سوق يمكن ملاحظتها.

القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس دوري:

الموجودات المالية	القيمة العادلة كما في	المستوى	أساليب التقييم	مدخلات هامة	علاقة المدخلات
	2015	2016	القيمة العادلة	و المدخلات الرئيسية	غير الملحوظة بالقيمة العادلة
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل:					
- أسهم محلية غير مسعرة	2,055,380	2,031,853	المستوى 2	أسعار السوق المقارنة للأصول المماثلة	لا يوجد
- أسهم أجنبية غير مسعرة	724,926	761,426	المستوى 2	أسعار السوق المقارنة للأصول المماثلة	لا يوجد
- أسهم محلية غير مسعرة	1,203,600	968,174	المستوى 2	أسعار السوق المقارنة للأصول المماثلة	لا يوجد
- صناديق محلية غير مدرجة	2,551	2,551	المستوى 2	صافي قيمة الوحدات	لا يوجد

القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس دوري (لكن يشترط الإفصاح عن القيمة العادلة):

ترى إدارة المجموعة أن القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المالية الأخرى المعترف بها في البيانات المالية المجمعة تعادل تقريباً قيمتها العادلة.

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

4. التقديرات والأحكام المحاسبية الهامة

إن تطبيق السياسات المحاسبية المتبعة من المجموعة يتطلب من الإدارة القيام ببعض التقديرات والافتراضات لتحديد القيم الدفترية للموجودات والالتزامات التي ليست لها أي مصادر أخرى للتقييم. تعتمد التقديرات والافتراضات على الخبرة السابقة والعناصر الأخرى ذات العلاقة. قد تختلف النتائج الفعلية عن التقديرات.

يتم مراجعة التقديرات والافتراضات بصفة دورية. يتم إثبات أثر التعديل على التقديرات في الفترة التي تم فيها التعديل وفي الفترة المستقبلية إذا كان التعديل سوف يؤثر على الفترات المستقبلية.

الأحكام الهامة

فيما يلي الأحكام الهامة التي قامت بها الإدارة عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والتي لها تأثير جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية المجمعة:

تصنيف الاستثمارات

عند اقتناء الاستثمار، تقوم المجموعة بتصنيف الاستثمارات "بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" أو "المتاحة للبيع". تتبع المجموعة إرشادات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 لتصنيف تلك الاستثمارات

تقوم المجموعة بتصنيف الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" إذا تم اقتناءها مبدئياً بهدف تحقيق الربح القصير الأجل أو إذا تم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل عند الاقتناء، حيث أنه من الممكن تقدير قيمها العادلة بصورة موثوقة. يتم تصنيف جميع الاستثمارات الأخرى كاستثمارات "متاحة للبيع".

تصنيف العقارات

تقرر الإدارة عند اقتناء العقارات ما إذا كان يجب تصنيفها كعقارات بغرض المتاجرة أو استثمارات عقارية.

تقوم المجموعة بتصنيف العقارات بغرض المتاجرة إذا كان قد تم اقتنائها بصفة أساسية ليتم إعادة بيعها في إطار النشاط الاعتيادي للأعمال.

كما تقوم المجموعة بتصنيف العقارات كاستثمارات عقارية في حالة اقتنائها بغرض الحصول على إيرادات من تأجيرها أو الاستفادة من زيادة قيمتها الرأسمالية.

مصادر عدم التأكد من التقديرات

فيما يلي التقديرات الرئيسية التي تخص المستقبل والتي قد ينتج عنها خطر هام يسبب تعديلات جوهريّة على الموجودات والالتزامات خلال السنوات المالية القادمة.

قياس القيمة العادلة وآليات التقييم

إن بعض موجودات والتزامات المجموعة يتم قياسها بالقيمة العادلة لأغراض إعداد البيانات المالية. تقوم إدارة المجموعة بتحديد الطرق والمدخلات الرئيسية المناسبة اللازمة لقياس القيمة العادلة. عند تحديد القيمة العادلة للموجودات والالتزامات تقوم الإدارة باستخدام بيانات سوق يمكن ملاحظتها في الحدود المتاحة، وفي حالة عدم توافر بيانات سوق يمكن ملاحظتها تقوم المجموعة بالاستعانة بمقيم خارجي مؤهل للقيام بعملية التقييم. إن المعلومات حول طرق التقييم والمدخلات اللازمة التي تم استخدامها لتحديد القيمة العادلة للموجودات والالتزامات تم الإفصاح عنها في إيضاحات (3.3 و 10).

دليل الانخفاض في قيمة الاستثمارات

تحدد المجموعة الانخفاض في الاستثمارات المتاحة للبيع عندما يكون هناك انخفاض طويل الأجل أو مادي في قيمة الاستثمارات المصنفة ضمن "الاستثمارات المتاحة للبيع". إن تحديد الانخفاض طويل الأجل أو المادي يتطلب من الإدارة ممارسة حكمها في هذا الشأن. بالإضافة لذلك تقوم المجموعة بتقييم ضمن عوامل متعددة التذبذب المعتاد في أسعار الأسهم المدرجة والتدفقات النقدية المتوقعة ومعدلات الخصم للاستثمارات غير المسعرة. إن الانخفاض في القيمة يعتبر ملائماً عندما يكون هناك دليل موضوعي على تدهور المركز المالي للشركة المستثمر فيها أو في الصناعة التي تعمل بها وكذلك في أداء القطاع والتكنولوجيا وعوامل أخرى تشغيلية ومالية مرتبطة بالتدفقات النقدية. يبين إيضاح 19 أثر ذلك على البيانات المالية المجمعة.

انخفاض قيمة مدينو التمويل

يتم تقدير الانخفاض في قيمة المدينين في ضوء خبرة المجموعة السابقة حول إمكانية التحصيل، زيادة عدد أيام التأخير في التحصيل عن متوسط فترة الائتمان، والتغيرات الملحوظة في الإقتصاديات العالمية والمحلية التي تؤدي بدورها إلى تخلف العملاء عن السداد. يتم تكوين مخصص محدد لأرصدة مدينو التمويل غير المنتظمة، كما يتم تكوين مخصص عام بحد أدنى بنسبة 1% على كافة التسهيلات الائتمانية التي لم يتم احتساب مخصصات محددة لها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي (إيضاح 7).

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

5. النقد والنقد المعادل

2015	2016	
17,317	10,659	نقد بالصندوق
5,148,692	5,380,713	نقد لدى البنوك
5,166,009	5,391,372	

6. استثمارات في مرابحات مدينة

إن الاستثمارات في المرابحات المدينة هي المبالغ المودعة لدى مؤسسات مالية محلية بموجب عقود مرابحة. بلغ متوسط العائد على هذه العقود 1.125% سنوياً (1.08% - 2015).

7. مدينو تمويل

2015	2016	
48,144,206	42,688,940	مدينو التمويل
(6,735,582)	(5,598,707)	ناقصاً: إيرادات مؤجلة
(3,705,154)	(4,558,013)	ناقصاً: مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
37,703,470	32,532,220	مدينو تمويل - بالصافي

7.1 بلغت مدينو التمويل التي لم يحل موعد استحقاقها 23,708,772 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2016 (32,534,310 دينار كويتي - 2015).

7.2 إن مدينو التمويل البالغة 12,868,331 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2016 (11,498,159 دينار كويتي - 2015) مستحقة من 1 إلى 90 يوماً ولم تنخفض قيمتها، ولم يتم تكوين مخصص محدد لها.

7.3 إن مدينو التمويل البالغة 6,111,837 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2016 مستحقة وغير محصلة ومنخفضة القيمة (4,111,737 دينار كويتي - 2015) فيما يلي تحليل أعمار هذه الذمم:

2015	2016	
655,230	1,169,113	91 - 180 يوماً
583,447	2,016,054	181 - 365 يوماً
2,873,060	2,926,670	أكثر من 365 يوماً
4,111,737	6,111,837	المجموع

7.4 فيما يلي الحركة على مخصص الديون المشكوك في تحصيلها:

المجموع	مخصص عام	مخصص محدد	
3,349,027	1,879,036	1,469,991	الرصيد في 1 يناير 2015
356,127	(243,089)	599,216	المحمل خلال السنة
3,705,154	1,635,947	2,069,207	الرصيد في 31 ديسمبر 2015
852,859	14,526	838,333	المحمل خلال السنة
4,558,013	1,650,473	2,907,540	الرصيد في 31 ديسمبر 2016

لتحديد إمكانية استرداد مدينو التمويل، تأخذ المجموعة في الاعتبار أي تغير في الجدارة الائتمانية للذمم المدينة من تاريخ المنح المبدئي للائتمان حتى تاريخ التقرير. تحتفظ المجموعة بضمانات بلغت قيمتها 9,362,640 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2016 (10,019,433 دينار كويتي - 2015) مقابل مدينو التمويل.

7.5 خلال السنة الحالية استردت المجموعة مبلغ 315,296 دينار كويتي (230,790 دينار كويتي - 2015) من مدينو التمويل المشطوبة وقامت برد المبلغ نفسه إلى مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ضمن بيان الدخل المجمع.

8. أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

2015	2016	
3,000,027	3,258,980	استثمارات في أسهم محلية غير مدرجة
761,426	724,926	استثمارات في أسهم أجنبية غير مدرجة
2,551	2,551	استثمارات في صناديق محلية غير مدرجة
3,764,004	3,986,457	

تم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات باستخدام أسس التقييم (إيضاح 3.3).

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

9. استثمارات متاحة للبيع

تتمثل الاستثمارات المتاحة للبيع في استثمارات أجنبية غير مسعرة مدرجة بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة حيث لا يوجد لها سعر سوق ولا يمكن تحديد قيمتها العادلة بصورة موثوق بها.

10. استثمارات عقارية

إن الاستثمارات العقارية هي عقارات تقع في دولة الكويت بتكلفة 1,476,535 دينار كويتي (2,146,535 دينار كويتي - 2015). بلغت القيمة العادلة لهذه العقارات 1,960,000 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2016 (3,620,000 دينار كويتي - 2015). تم التوصل إلى القيمة العادلة للاستثمارات العقارية للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2016 بناءً على التقييم الذي أجري في ذلك التاريخ من قبل مقيمين مستقلين غير ذي صلة بالمجموعة. إن هؤلاء المقيمين مرخصين لدى الجهات الرسمية ولديهم مؤهلات ملائمة وخبرات حديثة في تقييم العقارات في المواقع الموجودة بها العقارات. تم تقدير القيمة العادلة للاستثمارات العقارية استناداً إلى طريقة رسملة صافي دخل العقار وعلى أساس أسعار الإيجار السارية بالسوق للوحدات القابلة للتأجير (المستوى 3).

اعتمد معدل الرسملة على أساس معدلات رسملة الدخل الملحوظة للمقيمين والمنطقة التي تقع بها العقارات، ويتم تعديل معدلات رسملة الدخل على أساس دراية المقيمين بأية عوامل متعلقة بشكل خاص بتلك العقارات. بلغ متوسط معدل الرسملة المستخدم 7%. إن الزيادة في معدل الرسملة سوف تؤدي إلى انخفاض القيمة العادلة بشكل هام والعكس صحيح. تم التقييم بافتراض أن الاستخدام الحالي للعقار هو أفضل استخدام. خلال السنة، قامت المجموعة ببيع أحد الاستثمارات العقارية بمبلغ 1,100,000 دينار كويتي ونتج عن هذه المعاملة ربح ببيع بمبلغ 430,000 دينار كويتي.

11. ذمم مدينة أخرى ومدفوعات مقدماً

2015	2016	
22,439	25,252	مصاريف مدفوعة مقدماً
18,926	31,430	ذمم موظفين مدينة
28,244	29,244	تأمينات مستردة
68,576	-	مستحق من طرف ذي علاقة (إيضاح 25)
126,173	132,579	أخرى
264,358	218,505	

12. داننو مرابحة ووكالة إسلامية

إن المربحات والوكالات الإسلامية الداننة ممنوحة من قبل مؤسسات مالية وهي مقومة بالدينار الكويتي. بلغ متوسط معدل التكلفة 5.40% كما في 31 ديسمبر 2016 (5.56% - 2015) سنوياً.

إن المربحة والوكالة الإسلامية الداننة مضمونة مقابل رهن الموجودات التالية:

2015	2016	
3,000,000	4,300,000	استثمارات في مربحات مدينة
28,300,385	20,459,488	حوالة حق على المدينين (صافي)
1,372,708	1,313,198	استثمارات متاحة للبيع
2,146,535	1,476,535	استثمارات عقارية

13. ذمم دائنة وأرصدة دائنة أخرى

2015	2016	
2,009,507	666,034	ذمم تجارية دائنة
305,413	349,597	رواتب مستحقة ومستحقات أخرى للموظفين
286,807	705,665	توزيعات أرباح دائنة
35,709	51,140	حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
61,177	35,236	الزكاة
162,549	66,214	أخرى
2,861,162	1,873,886	

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

14. رأس المال

بلغ رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل 30,874,759 دينار كويتي موزعاً على عدد 308,747,591 سهم وبقيمة اسمية 100 فلس للسهم، وجميع الأسهم نقدية.

15. احتياطي قانوني

وفقاً لأحكام قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي والزكاة إلى الاحتياطي القانوني حتى يصل هذا الاحتياطي إلى 50% من رأس المال المدفوع كحد أدنى. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع فيما عدا توزيع نسبة 5% من رأس المال المدفوع في السنوات التي لا تكفي فيها الأرباح المتراكمة لتغطية هذه التوزيعات.

16. احتياطي اختياري

وفقاً لأحكام النظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل نسبة من ربح السنة، تقررها الجمعية العمومية العادية، إلى الاحتياطي الاختياري. يتم إيقاف هذا التحويل بقرار يتم اتخاذه في اجتماع جمعية عمومية عادية للشركة الأم بناءً على توصية من مجلس الإدارة. لا توجد قيود على التوزيعات من الاحتياطي الاختياري.

17. دخل استثمارات عقارية

2015	2016
165,062	128,840
-	430,000
165,062	558,840

إيرادات إيجار
ربح بيع استثمار عقاري

18. إيرادات أخرى

2015	2016
358,705	189,112
202,730	176,718
561,435	365,830

إيرادات أتعاب تمويل
أخرى

19. صافي دخل/ (خسارة) استثمارات

2015	2016
(202,732)	19,545
83,087	120,360
(155,991)	(74,388)
(275,636)	65,517

التغير في القيمة العادلة لأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
إيرادات توزيعات أرباح
خسائر انخفاض في قيمة استثمارات متاحة للبيع

20. تكاليف موظفين

2015	2016
788,531	837,412
339,371	75,232
53,903	24,940
110,000	148,000
75,438	83,654
1,367,243	1,169,238

رواتب وبدلات
مخصص مكافأة نهاية الخدمة
إجازات مستحقة
مكافآت موظفين
أخرى

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

2015	2016	مصاريف أخرى
117,911	131,291	إيجارات
36,798	8,812	عمولات
7,397	19,303	إعلان
5,630	4,810	تكاليف بنكية
25,837	15,361	مصاريف هاتف وانترنت
29,997	31,357	تكاليف نظافة ومراسلة
71,732	143,565	مصاريف أتعاب قضائية
50,000	59,800	مكافآت اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة
30,026	28,426	استهلاكات وإطفاءات
177,419	101,309	أخرى
552,747	544,034	

2015	2016	ربحية السهم الأساسية والمخفضة
1,571,472	1,682,922	ربح السنة
308,747,591	308,747,591	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة للشركة الأم
5.09	5.45	ربحية السهم الأساسية والمخفضة (فلس)

23. توزيعات أرباح
- انعقدت الجمعية العمومية السنوية في 19 سبتمبر 2016 واعتمدت البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015، كما اعتمدت توزيعات نقدية بواقع 5% لعام 2015.
- اقترح مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 26 مارس 2017 ما يلي:
- توزيع أرباح على مساهمي الشركة الأم بواقع 5% عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016، على أن يتم التوزيع خصماً من الأرباح المرحلة بمبلغ 1,340,002 دينار كويتي وكذلك خصماً من الاحتياطي الاختياري بمبلغ 203,736 دينار كويتي.
 - مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ لا شيء دينار كويتي عن عام 2016.
 - مكافأة اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة بمبلغ 59,800 دينار كويتي عن عام 2016.
- إن تلك الاقتراحات خاضعة لموافقة مساهمي الشركة الأم في الجمعية العمومية.

نسبة الملكية (%)	النشاط	بلد التأسيس	إسم الشركة
2015	2016		
99	99	الكويت	شركة منارة تساهيل العقارية ذ.م.م.
50	50	الكويت	شركة المنار إكسبرس للاستشارات التسويقية ذ.م.م.
50	50	الكويت	شركة المنار الوطنية للاستشارات الإدارية ذ.م.م.

بلغت إجمالي موجودات الشركات التابعة 1,559,014 دينار كويتي (2,226,110 دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2015)، كما بلغت أرباحهم 671,300 دينار كويتي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 (أرباح بقيمة 123,619 دينار كويتي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015).

إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي ما لم يذكر غير ذلك)

25. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

تشتمل الأطراف ذات العلاقة على المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين بالمجموعة وعائلاتهم والشركات التي يملكون حصصاً رئيسية فيها. تتم كافة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة على أساس تبادل تجاري بحت، ويتم الموافقة عليها من قبل إدارة المجموعة.

إن الأرصدة والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة التي تظهر في هذه البيانات المالية المجمعة هي كما يلي:

2015	2016	
70,529	110,880	(أ) مدينو التمويل
68,576	-	(ب) مستحق من طرف ذي علاقة (شركة بيت التمويل القطري ش.م.ق.م)
544,732	580,036	(ج) مزايا الإدارة العليا دائنة
556,741	569,982	(د) مدفوعات موظفي الإدارة الرئيسيين
50,000	59,800	رواتب ومزايا أخرى قصيرة الأجل
		(هـ) مكافأة اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة

26. معلومات القطاع

يتم تحديد قطاعات الأعمال استناداً إلى معلومات التقارير المالية الداخلية التي تتم مراجعتها بانتظام من قبل صانع القرار التشغيلي الرئيسي من أجل تخصيص الموارد للقطاع وتقييم أدائها. تنقسم قطاعات الأعمال إلى قطاعين رئيسيين. إن قطاعات الأعمال تمثل قطاعات يمكن تحديدها للمجموعة، حيث تقوم بتقديم منتجات أو خدمات تتعرض لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك التي توجد في قطاعات أعمال أخرى.

2016				
تمويل	استثمار	بنود غير موزعة	المجموع	
4,009,198	624,357	90,117	4,723,672	إيرادات القطاع
(758,234)	-	(2,282,516)	(3,040,750)	مصاريف القطاع
3,250,964	624,357	(2,192,399)	1,682,922	نتائج القطاع
42,223,592	7,104,489	286,259	49,614,340	أصول القطاع
11,607,482	-	2,205,011	13,812,493	التزامات القطاع

2015				
تمويل	استثمار	بنود غير موزعة	المجموع	
4,250,591	(110,574)	84,380	4,224,397	إيرادات القطاع
(574,720)	-	(2,078,205)	(2,652,925)	مصاريف القطاع
3,675,871	(110,574)	(1,993,825)	1,571,472	نتائج القطاع
45,869,479	7,626,424	297,210	53,793,113	أصول القطاع
16,312,418	-	1,818,032	18,130,450	التزامات القطاع

27. التزامات محتملة

خطابات ضمان

2015	2016
5,840	5,670